خلال توقيع مذكرتي تفاهم لتسهيل إجراءات تنفيذ الأحكام.. د. المهندي:

مشروع متكامل لتطوير إجراءات التقاضي

الدوحة - الشرق

شهد سعادة الدكتور حسن بن لحدان الحسن المهندي رئيس المجلس الأعلى للقضاء توقيع مذكرتي تفاهم للتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وجامعة قطر، لتفعيل الشراكة المؤسسية لتسهيل إجراءات تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية الخاصة بالسجلات التجارية وحصص الشركاء في الشركات التجارية، إلى جانب التعاون في مجال تبادل البرامج والخبرات بين القضاء والجامعة.

وتناولت مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين المجلس الأعلى للقضاء ووزارة التجارة والصناعة تسريع تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية الخاصة بتوقيع أو إلغاء الحجز في السجل التجاري أو توقيع إلغاء الحجز على حصص الشركاء في الشركات التجارية على النظام الالكتروني للمجلس.

كما تشمل الاتفاقية تشكيل فريق عمل مشترك يتولى تيسير وتذليل العقبات التي يمكن أن تنشأ، وتقديم المقترحات اللازمة لتسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين وتفعيل الربط الالكتروني واستخدام التقنيات الحديثة للارتقاء بالعمل المشترك بين الطرفين.

فيما تناولت المذكرة تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات التدريب والتأهيل، بما في ذلك استقطاب الطلبة المتفوقين، وتبادل الأبحاث والوثائق ومجموعات مبادئ محكمة التمييز، والمنشورات في المسائل القانونية، واستخلاص المبادئ القانونية لأحكام محكمة التمييز والتعليق عليها بما يسهم في تنمية معارف رجال القانون والقضاء، وتبادل التجارب والخبرات كل في مجاله.

كما يشمل التعاون مجال تنظيم الدورات والتدريب لمنتسبي المجلس الأعلى للقضاء وجامعة قطر، لاسيما في التخصصات التي تستجيب لاحتياجات التأهيل والبحث العلمي التي تعنى بالدراسات القانونية والقضائية، والمجالات ذات الاهتمام المشترك لدى الطرفين، ومشاركة أعضاء السلطة القضائية في البرامج البحثية الأكاديمية والقانونية.

وحول رؤية المجلس لتطوير العمل القضائي، قال سعادته إن التحديات كبيرة، ومنذ أن تشرفت بالثقة الغالية لحضرة صاحب السمو حفظه الله وتكليفه لنا بتولي رئاسة الجهاز القضائي، فنحن اليوم نؤسس لهذا العمل، ولدينا أفكار ومبادرات ستظهر نتائجها خلال الفترة القادمة، بعد عقد اجتماعات مع رؤساء المحاكم والدوائر والقضاة في جلسات متعاقبة، وتوجد الآن ملامح خطة استراتيجية لتطوير القضاء.

وقال: إننا نسعى لتعزيز كفاءة واستقلالية ونزاهة القضاء القطري والعمل على تطوير المنظومة الشاملة للعدالة، مؤكدا أن القضاء يحظى بدعم لامحدود من حضرة صاحب السمو، ومن سمو نائب الأمير، كما توفر الحكومة الموقرة، كافة التسهيلات للعمل القضائي، بما يعزز استقلال القضاء والعمل على ترسيخ أركان العدالة.

◄ ملامح خطة تطوير القضاء

وحول ملامح خطة تطوير القضاء، أوضح سعادته انّ الخطة تقوم على عدة محاور تنطلق من التشخيص الواقعي للمشكلات والتحديات ومعالجة بعض الإشكالات التي تعاني منها أنظمة العدالة، وتستند إلى منطلقين، يتعلق الأول منهما بتحسينات عاجلة تم البدء بالبعض منها، ومنها إطلاق خدمة العمل المسائي بمحكمة الأسرة على مدى أيام الأسبوع من الأحد إلى الخميس.

كما تم افتتاح مكتب للاستعلامات والإرشاد حول خدمات محكمة الأسرة، لفترة تجريبية يتم خلالها تقديم بعض خدمات محكمة الأسرة مثل الطلبات المتعددة للتسجيل، وطلبات الامر على عرائض، بالإضافة الى خدمات الصندوق، وبعض طلبات الاستعلامات الأخرى.

وتم تخصيص فريق عمل فني مساند للطباعة وتسهيل إجراءات تقديم طلبات التسجيل على المراجعين، وتقديم المساعدة في أي حالة تتطلب ذلك لإنهاء إجراءات المراجعين بيسر وسهولة، كما سيتم قريبا تنفيذ إجراءات تحسينية أخرى.

◄ العدالة التكاملية

وأوضح سعادته أنّ المشروع الدائم للتطوير يمتد لعدة سنوات، ويقوم على عدة عناصر منها التكامل والتنسيق مع أجهزة الدولة، لأن تطوير نظام العدالة وتعزيز استقلالية القضاء يتم في إطار متكامل، يبدأ من إعداد التشريعات التي تناسب المجتمع، ومن ثم العمل على تطبيقها، ليكون اللجوء إلى القضاء في المرحلة الأخيرة في حال حدوث خلاف حول آلية التطبيق.

وهنا أؤكد على أن التعاون سيكون معمقا مع كافة الجهات، وخاصة النيابة العامة باعتبارها جزءا من السلطة القضائية، وكذلك وزارة الداخلية والعدل، والجهات الحكومية الأخرى، إلى جانب المحامين، والخبراء، والمحكمين، وغيرهم من أعوان العدالة.

تحديث التشريعات

واشار سعادته إلى أنه من العناصر المهمة في خطة التطوير تحديث التشريعات المتعلقة بالقضاء،وذلك من خلال برنامج متكامل لتحديث التشريعات الخاصة بالعدالة مع مراعاة مواكبة التشريعات للتطورات المتسارعة في عالم العدالة من حيث المفاهيم والوسائل والتطورات التكنولوجية التي قد لا تتماشى مع بعض القناعات الثابتة في الفكر القانوني، وأن يكون التشريع ملائما لطبيعة المجتمع القطري ونظرته الخاصة للعدالة وتوقعاته من النظام العدلي، وألا يتم استيراد تجارب من دول قد تختلف مع المجتمع القطري في ثقافته وتطلعاته، وأن تتم دراسة النماذج الناجحة والمتطورة سواء في الدول العربية أو الاجنبية التي حققت نجاحات مرموقة وحصلت على مراتب متقدمة في المؤشرات الدولية (سنغافورة، السويد، والنرويج) بما يتناسب مع احتياجات وتطلعات المجتمع القطري، وتشجيع الابتكار القانوني من خلال فتح الباب أمام المشرعين القطريين وأخوانهم المقيمين لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات التي تواجه نظام العدالة المحلي.

◄ تقطير القضاء

ونبه سعادته إلى مسألة ذات أولوية وطنية، تتعلق بخطة لتقطير القضاء بما فيه عناصر السلطة القضائية، والكادر الإداري بالمحاكم، وسيتم ذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأكاديمية والقانونية، وهو ما تضمنته مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مع جامعة قطر، حيث سيستقبل المجلس دفعة قادمة من المتفوقين القطريين بكلية القانون قريبا، كما سيكون هناك عدد سنوي ينضم إلى المحاكم من القانونيين المتميزين، وسيتبنى المجلس عددا من طلبة القانون القطريين بأعداد مناسبة، إلى جانب الاستعانة بالقانونيين القطريين العاملين بالجهات الحكومية، بعد تأهيلهم وتلقيهم التدريب المناسب، وستكون هناك برامج تدريب مكثفة لصالح القضاة داخليا وخارجيا.

ولذلك لدينا رؤية لمعالجة هذه المسألة انطلاقا من خطة لاستقطاب القانونيين القطريين للكادر القطري من خلال ابتعاث عدد سنوي من خريجي الثانوية العامة المتميزين ومتابعة انتظامهم بالدراسة الجامعية، ومراعاة ألا يقل تقدير الواحد عن جيد أو جيد جدا مثلا، إلى جانب ضرورة اجتياز القاضي لدورات تأهيلية متخصصة.

◄ التدريب المستمر

وحول التدريب، أكد سعادته أهمية التدريب القانوني المستمر داخل الدولة وخارجها، وأنه يجري حالياً إعداد برنامج تدريبي متكامل لكل قاض يتضمن التدريب على مهارات العمل القضائي والاطلاع على تجارب الدول الأخرى، بما يوفر البيئة المناسبة لعمل القاضي والإحاطة بظروف وعادات المجتمع الذي يجري فيه العمل القضاء، لأنها معينة كذلك للقاضي في الأخذ بالحكم السليم.

وأكد على معايير الكفاءة والاختيار للقضاة، باعتبارها مسألة جوهرية في العمل القضائي، وذلك بالنظر إلى المنصب القضائي الرفيع للقاضي، وكون تعيينه يتم بمرسوم من سمو الأمير، ونظرا لما له من صلاحيات في الفصل في النزاعات، ولذلك من الضروري ألا يعتلي منصة القضاء إلا من هو جدير بها علما وعملا وسلوكا، وسيتم العمل على تأهيل القضاة، واخضاعهم لبرامج تدريبية، والاعتناء بمساعدي القضاة وتأهيلهم.

◄ تطوير المهن القانونية

ومن المسائل التي ترتكز إليها الخطة تطوير المهن القانونية، ومن هذه المهن هم: المحاماة، والخبراء، والمحكمون، والمثمنون العقاريون.

وأكد ضرورة استحداث القضاء المتخصص، ومن هذا المنطلق يعتزم المجلس التوسع في إنشاء الدوائر المتخصصة بالمحاكم مع توفير التأهيل المناسب للقضاة والجهاز المعاون، وهذا يتطلب توفير عدد أكبر من رجال القضاء، بحيث يكون القضاء مكوّناً مستقلاً من مكونات الهيكلة العامة للمحاكم توفر لكل قضاء متخصص محاكمه الابتدائية والاستئنافية.

◄ محكمة للاستثمار والتجارة

ولتكتمل المنظومة القضائية والقانونية في الدولة، وتجسيدا لمبدأ القضاء المتخصص ستكون البداية مع مقترح بإنشاء محكمة للاستثمار والتجارة تتولى تسريع الاجراءات المتعلقة باحتياجات المستثمرين وتكون نموذجا في تطبيق القوانين التجارية والمالية ذات الصلة، وتساهم في خلق مناخ ملائم وجاذب للاستثمار.

◄ التحديث التكنولوجي

ومن بين الحلول المقترحة كذلك مراعاة التطور التقني في العمل القضائي، وصولا إلى استحداث محاكم الكترونية لتطوير العمل القضائي، ووجود البيئة التقنية المساعدة على ذلك في الدولة، وبالتي ستشهد أنظمة المحاكم نقلة نوعية من الأرشفة إلى المحاكمة الالكترونية، والربط الالكتروني بين مؤسسات العدالة، ونقل الملفات، والتقاضي عن بعد، وتوفير المراجع القانونية والسوابق القضائية إلكترونيا، ورفع الدعاوى وتبادل المذكرات والإحصاءات، وهو ما سيساعد في سرعة الفصل في القضايا وتخفيف العبء على المحاكم، وتقليل احتمالات العبث بأوراق ومستندات الدعاوى.

◄ العدالة التصالحية

كما سيتم استحداث أنظمة تعزز الوضع القائم، وتوفير نظام متكامل للعدالة التصالحية للمساهمة في تقليل أعداد القضايا المحالة إلى المحاكم، وتخفيف العبء عليها، وتفرغها للقضايا الأخرى الأكثر أهمية، وبما يراعي الظروف الاجتماعية التي تعلق ببعض القضايا التي يتطلب أحيانا حلها اسلوبا خاصا مراعاة لسن أو ظروف الأطراف، مثل قضايا الأسرة والأحداث.

◄ تطوير المباني

وأوضح سعادته أنّ الحلول المتعلقة بالجانب اللوجستي، المتمثل في تطوير المباني ومقار المحاكم والجهات التابعة لها، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير كافة الإمكانيات البشرية والإدارية والتنظيمية والتجهيزات اللازمة للمحاكم والأجهزة المعاونة، وافتتاح مقرات في أنحاء مختلفة من الدولة.

◄ مبادرات خاصة لدعم العمل القضائي

ونوه سعادته بوجود مبادرات أخرى مساعدة ومساندة يجري العمل على تنفيذها ضمن الخطة، ومنها تأسيس صندوق للنفقات المحكوم بها، تقوم فكرته على حماية من تصدر لهم أحكام بالنفقة من المطلقات والأطفال، وعمل صندوق مالي خاص بدفع النفقة لهم شهريا بصورة منتظمة مع عمل حوالة حق للصندوق يقوم بموجبها باقتضاء النفقة من المحكوم عليه، وذلك مراعاة لاحتياجات الفئات العائلية كدفع الايجارات والدراسة وتكاليف المعيشة، وتجنيبهم انقطاع أو عدم انتظام تحويل النفقات المحكوم بها شهريا.

جانب من توقيع الاتفاقية

خطة طموحة لتقطير القضاء والكادر الإداري بالمحاكم

تفعيل الشراكة المؤسسية بين القضاء والجهات الحكومية لتحقيق العدالة المتكاملة

إطلاق خدمات محاكم الأسرة مسائياً والتوسع في الدوائر المتخصصة بالمحاكم

برنامج متكامل لتحديث تشريعات العدالة لتلائم المجتمع القطري وتوقعاته من النظام العدلي